يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل التبادل، الذي يتم تحديده عن طريق آلية ما بتدخل السلطات النقدية، وتبرز أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ولقد اختلفت الآراء لنظريات في تفسيره وتحديد مؤشراته على المدى الطويل والقصير، فسعر الصرف أحد أهم العوامل في الدولة على مستوى والاقتصاد الكلي وذلك نظرا لاتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج ومؤشر أسعار الاستهلاك، فضلاً عن تأثيراته على الميزان التجاري من تدفقات التجارة من الصادرات والواردات، هذا التغير قد يأخذ صورة ارتفاع في سعر العملة أو الانخفاض في سعرها، ولكل من هذين التغيرين تأثيره على الميزان التجاري ومؤشرات اقتصادية أخرى.

وقد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على التساؤل المطروح و ذلك من خلال الاعتماد على منهجية مكنتنا من فهم هذا التوازن وتحديد مواضع الخلل فيه ومحاولة علاجها من خلال سياسة سعر الصرف، التي تعددت أوجه استخدامها من طرف الدول، وقد شكلت سياسة التخفيض كتغير إداري لأسعار الصرف الحل الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية، التي يعد العجز في ميزان مدفوعاتها مزمنة لها.

إن استخدام الدول لسياسة سعر الصرف لم يكن الغرض الأول منه القضاء على اختلالها الخارجي وإنما التهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراته، خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف أكثر مرونة، وكانت الجزائر واحدة من هذه الدول بقيامها بالتغيير التدرجي لسياسة صرفها

نتائج الدراسة:

في ضوء ما ورد في الفصول والمباحث تمكنا من رصد مجموعة من النتائج التي اختبرناها من خلال مضمون الإطار النظري والتطبيقي للدراسة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

النتائج النظرية:

- تحاول أسعار الصرف تفسير الاختلافات بين أسعار الصرف بين الدول.
- يتحدد سعر الصرف بناءا على النظام المتبع من طرف السلطة النقدية.
- يعد سعر الصرف ضمن السياسة الاقتصادية التي تتحدد فيها الأهداف والوسائل والأدوات المراد تحقيقها خلال فترة معينة.
- يشمل ميزان المدفوعات ثلاث أنواع من الأرصدة، يحمل كل منها دلالة اقتصادية خاصة.
- تتعرض أي عملة إلى تقلبات ومخاطر كثيرة ويؤثر ذلك على الأوضاع التوازنية المختلفة.

النتائج التطبيقية:

- أثرت سياسة تخفيض قيمة العملة على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع الجزائري بسبب تدهور العملة وانخفاض قيمتها.
- سياسة تخفيض العملة جعلت الدينار الجزائري في قائمة أسوء العملات في العالم.
- أن ميزان المدفوعات الجزائري إمتاز بالتذبذب خلال الفترة 2007-2016 ، وبدقة فإنه إمتاز بالعجز في السنوات الثلاث الأخيرة.
- قيمة العملة المحلية ألا وهي الدينار الجزائري مقابل الأورو إمتازت خلال الفترة المدروسة 2007-2016 بالانخفاض، أما بالنسبة للدولار فماعدا سنتي 2008 و2011 فإن قيمة الدينار امتازت فيه كذلك بالانخفاض.

- العلاقة المجودة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات علاقة عكسية وهذا يدل على وجود اثر ايجابي لسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على ميزان المدفوعات الجزائري.

الاقتراحات:

- ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات للسماح برفع مستوى احتياطات الصرف وتنويعها عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج.
- ضرورة الاهتمام بالرقابة على أسعار الصرف في الدولة.
- العمل على التقليل من الواردات وبالأخص الغير ضرورية منها، وذلك لحماية الصناعات المحلية وترقية القطاع الخاص(وهو ما بدأت القيام به الجزائر في السنوات الأخيرة).
- يجب إتباع سياسة مالية مناسبة بشكل يضمن استقرار سعر الصرف.
- تحسين جودة المنتجات المحلية وإصباغها بالتكنولوجيا الحديثة لزيادة القدرة التنافسية لها في الأسواق العالمية.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع وتحليلنا لواقع هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري لذلك نقترح بعض المواضيع منها:

- ✓ آثار تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات.
- ✓ دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- ✓ أثر تقلبات أسعار الصرف على صادرات الجزائر من المحروقات.